

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

جودة مقالة المحقق الحائر حول وضع الصيغة
حتى الآن قد طرحتنا الأنطوار التالية:

1. الرأي الشهير قبل المحقق الآخوند حيث اعتقدوا باستعمال الصيغة في شتى المعاني كالطلب و التهديد و
2. رأي المحقق الآخوند بأنها قد وضعت للطلب الإنسائي حقيقة و بقية المعاني تعدد دواعي فحسب.
3. رأي المحقق الخويي بأن حقيقة الصيغة هو إبراز الاعتبار النفسي.

و قد استشكلنا على كافة الآراء المطروحة حتى الآن.

1. و الرأي الرابع قد حاول أن يخرج مطلق "الطلب" - سواء الحقيقي أم الإنسائي - عن دائرة الموضوع له كالمحققين الثنائي و العراقي و الحكيم و الخميني، حيث قد وضعوا الصيغة "للنسبة" و أما معنى الطلب فقد أدخلوه إما في اللوازم أو في غير اللوازم، وفقاً لما أسلفنا.

و تؤكد ثانية بأن الألفاظ لا توجّد شيئاً في أفق التكوين إطلاقاً إذ اللفظ أساساً لا يقع ضمن سلسلة العلل الإيجابية المعنى أساساً وبالتالي إنه لا يوجد الطلب ولا يخلو النسبة الإيقاعية أو الإرسالية أو... بل الحق الحقيق هو أن نمط "الألفاظ الإنسائية" - سواء أنسات بالصيغة أو بغيرها كأسماء الأفعال - تعدد حاكية عن الصيغات النفسانية في المنشأ بحيث تعلن و تنبأ عمّا في الضمير.

و قد أذعن المحقق الحائر بهذه النقطة مُصرّحاً:

«و أما الانشائيات فكون الألفاظ فيها علة لتحقق معانيها مما لم أفهم له معنى محضًا، ضرورة عدم كون تلك العلية من ذاتيات اللفظ، و ما ليس علة ذاتاً لا يمكن جعله علة، لما تقرر في محله من عدم قابلية العلية و امثالها للجعل.

و الذي أتعقل من الانشائيات أنها موضوعة لأن تحكي عن حقائق موجودة في النفس (أي الإرادة) مثلاً: هيئه أفعال موضوعة لأن تحكي عن حقيقة الإرادة الموجودة في النفس، فإذا قال المتكلم: أضرب زيداً و كان في النفس مریداً لذلك فقد أعطت الهيئة المذكورة معناها (بخلاف الجنون و الغافل أو المازح أو الحيوان كالبيغاء مثلاً حيث لا إرادة لهم لتحقيق النسبة فيُصبح إنشائهم مهملاً) و إذا قال ذلك و لم يكن مریداً واقعاً (كالمازح) فالهيئة المذكورة ما استعملت في معناها (إنسائي) نعم بمحلاحتها عن معناها يُنتزع عنوان آخر لم يكن متحققاً قبل ذلك، و هو عنوان يسمى بالوجوب، و ليس هذا العنوان المتأخر معنى الهيئة، إذ هو منتزع من كشف اللفظ عن معناه و لا يعقل أن يكون عين معناه.

ثم يتصدى المحقق الحائر إلى سائر المعاني الإنسانية قائلًا:

«فإن قلت: قد يؤتى بالالفاظ الدالة على المعاني الإنسانية، وليس في نفس المرید معانیها، مثلاً، قد يصدر من المتكلم صيغة افعل كما في مقام امتحان العبد او في مقام التعجيز و امثال ذلك، وقد يتكلم بلفظة ليت و لعل و لا معنی في النفس يطلق عليه التمنی او الترجی، فیلزم مما ذكرت أن تكون الالفاظ في الموارد المذکورة غير مستعملة اصلاً او مستعملة في غير ما وضعت له، و الالتزام بكل منهما لا سيما الاول خلاف الوجدان.

قلت: تتحقق صفة الارادة او التمنی او الترجی في النفس:

1. قد يكون (المصلحة) لتحقق مبادیها في متعلقاتها، كمن اعتقاد المنفعة في ضرب زيد فتحققت في نفسه ارادته، او اعتقاد المنفعة في شيء مع الاعتقاد بعدم وقوعه فتحققت في نفسه حالة تسمى بالتمنی، او اعتقاد النفع في شيء مع احتمال وقوعه فتحققت في نفسه حالة تسمى بالترجی.

2. وقد يكون تحقق تلك الصفات في النفس لا من جهة (مصلحة) متعلقاتها بل توجد النفس تلك الصفات من جهة مصلحة في نفسها، كما نشاهد ذلك وجدانا في الإرادة التكوينية قد توجدها النفس لمنفعة فيها مع القطع بعدم منفعة في متعلقاتها و يترتب عليها الآخر، مثال ذلك: أن إتمام الصلاة من المسافر يتوقف على قصد الاقامة عشرة أيام في بلد من دون مدخلية لبقاءه في ذلك البلد بذلك المقدار وجوداً و عدماً، ولذا لو بقي في بلد بالمقدار المذكور من دون القصد لا يتم، و كذا لو لم يبق بذلك المقدار و لكن قصد من أول الامر بقاءه بذلك المقدار يتم، و مع ذلك يتمشى قصد البقاء من المكلف مع علمه بأن ما هو المقصود ليس منشأ للآخر المهم، و انما يترتب الآخر على نفس القصد، و منع تمشى القصد منه مع هذا الحال خلاف ما نشاهد من الوجدان، كما هو واضح، فتعين ان الإرادة قد توجدها النفس لمنفعة فيها لا في المراد، فإذا صح ذلك في الإرادة التكوينية صح في التشريعية أيضاً، لأنها ليست بازيد مئونة منها، و كذا الحال في باقي الصفات من قبيل التمنی و الترجی.[1]

فنظراً لهذه البيانات النفيسيّة سيَتَبَيَّنُ بِأَنَّ الْأَلْفَاظَ -سُوَاءَ الْخَبَرِيَّةُ وَالْإِنْسَانِيَّةُ- تُدُّوِّنُ حاكِيَّةً:

1. إما عن الصّفاتِ المُكَوَّنةِ في النَّفْسِ، نظيرِ الإِنْسَانِيَّاتِ الَّتِي تُنْبَأُ عَنْ طَلْبِ مُخَبَّأٍ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ.

2. و إِمَّا عَنِ النَّسْبَةِ -الضَّرَبِ- الْمُتَحَقَّقَةِ خَارِجًا، نظيرِ الإِخْبَارِيَّاتِ.

فبالتألي إن شاكلة الألفاظ قد احصرت في هذين الشَّيْئينِ فحسب فلا تتشقق إلى لفظٍ موجودٍ -وفقاً لمعتقد المشهور- ولا إلى لفظٍ تَنْزِيلِيٍّ -وفقاً للمحقق الاصفهاني-. ولا... بل مُهْمَّةُ الْأَلْفَاظِ هي الْحَكَايَةُ -وفقاً لتعبير المحقق الحائر-. و الإبراز -وفقاً لتعبير المحقق الخوئي-. بحيث حينما يُوَدُّ المتكلّمُ أَنْ يَتَحَقَّقَ "الضَّرَبُ" خارجاً فسيُعِلِّنُهُ إِلَى الْمُخَاطَبِ وَيَحْكِيَ بِالصِّيَغَةِ الإِنْسَانِيَّةِ كَيْ تَتَحَقَّقَ الْعَمَلِيَّةُ، و كذلك في الإخبار.

فالحصيلة أن مقالة المحقق الحائر تعدّ عقلائية تماماً فإنما لو أمعنا النظر في الاستعمالات العرفية لانسجمت هذه الفكرة مع الرؤية العرفية في الإنسائيات والإخباريات.

و سيراً على هذه المنهجية الرّصينة قد صرّحنا في مبحث "مادة الأمر" بأنّ لفظ الأمر -كصيغته- يُعدُّ إخباراً عن طلبه الباطني فكذلك الصيغة الإنسانية، وفي الحقيقة إن الإنسائيات برمتها ستقع في مقام الإخبار دوماً.

فرغم أنّا لا نرفض منهجَ المشهور في باب الإنشاء بأنّ اللفظَ يوجدُ المعنى في عالم الاعتبار بحيث يخلقُ أمراً اعتبارياً، إلا أنَّ الأصلَ في منظارِ العرف هي تَحْقِيقُ المحققُ الحائري إذ قد نَقَحنا في مبحث الاعتبارات أنَّ العقلاة هم الذين يَعتبرونَ ترتيبَ الأثر في موطنٍ و لا يَعتبرونَ الأثرَ في موطنٍ آخر، و لا تَرْتَبُ هذه الاعتبارات بِكِيفيَّةِ دلالةِ الألفاظِ فإنَّ الألفاظَ تعدُّ دالَّةً و علامَةً للمعنى فحسبَ بحيث حينما يَتفَوَّهُ المتكلَّم بلغَةِ مُحدَّدٍ - أضرب - فسيتوَلَّ موضوعُ الامتثالِ العقليِّ أو العقلائيِّ فَيَنبعُ العقلُ نحو العمل - الحكم بالامتثال - فاللُّفْظُ إنما يُنْجِبُ موضوعَ الامتثالِ العقليِّ أو العقلائيِّ فحسب لا أنه يَخلُقُ المعنى و يَعتبره فإنَّ الاعتبارَ يَبدِّعُ العقلاة و الألفاظَ حاكيةً و مُبرِّزةً بحيث لولا الحكايةُ و الإعلامُ لما تَحَقَّقَ موضوعُ حكم العقل أو العقلاة بالامتثال.

فالنتائج أنَّ العقلاة يَستعينون بالألفاظ لكي يَعتبروا أمراً لا أنَّ الألفاظ هي التي توجَّدُ و تَعتَبرُ.[2]

و بهذا التقرير قد تَقارَبَتِ فكرةُ المحققينِ الحائريِّ و الخوئيِّ حيث إنَّهما قد احتَسَبا اللُّفْظَ مُبرِّزاً و حاكياً فحسب إلا أنَّ المائزَ بينَهما هو:

1. أنَّ المحققَ الخوئي يَعتقدُ بأنَّ خِصلةَ "الصيغَةِ الإنسانيةِ" هي أنَّ تَجَعَّلَ أمراً مُحدَّداً على ذمةِ المكلَّف بينما المحققُ الحائري لم يَجعل شيئاً على ذمةِ المكلَّف بل اللُّفْظُ يَحْكِي عمَّا في الجوف فحسب.

2. و أنَّ السَّيِّدَ قد عَبَرَ بالإبراز بلا تفصيل بين المصلحة في المطلوب المُنشَأ أو بين المصلحة في نفس الإيجاد الاعتباري، بينما الشيخُ الحائري قد فَكَّ ما بين الإبرازَيْن وفقاً لما أسلفنا ببيانِه للتوِّ.

مقالةُ المحقق البروجردي حول وضع الصيغةِ وقد أبدى المحقق البروجردي وجهة نظره في هذا الميدان قائلًا:

«إيقاظ: الفرق بين الطلب بالصيغة و الطلب بالمادة: قد نرى بالوُجدان ثبوت الفرق بين قول الطالب: «أضرب أو أكرم» مثلاً، و بين قوله: «أطلب منك الضرب» أو «أمرك بالضرب» مع كون الجميع مشتركة في إنشاء الطلب بها.

و الذي يؤدي إليه النظر في الفرق بينهما أن مفهومي الطلب والأمر متصوران في الثاني (الإخباري) بالاستقلال، بحيث وقع عليهما لاحظ استقلالي (اسميٌّ) و إن لم يكن نفسُ وجودِهما مطلوباً نفسياً، بل كان الغرض (المصلحة) منهما وجود المطلوب (المادة) من المطلوب منه (المخاطب) و هذا بخلاف الصيغة الإنسانية مثل «أضرب» فان الملحوظ فيها على نحو الاستقلال ليس إلا خصوص المطلوب النفسي، أعني (المصلحة في) صدور المطلوب عن المطلوب منه، و أما الطلب و الانبعاث فلم يلحظ إلا بمحض الغيرية و الاندكاك من دون أن يتصورا بمفهوميهما، كسائر المعاني الحرافية التي لا يتعلّق بها لاحظ استقلالي.

ولنذكر لذلك مثلاً، و هو أنك إذا كنت قادماً من دارك إلى المسجد، قاصداً إياه، فكل ما تضعه من الأقدام مطلوب غيري للوصول إلى المسجد، و لكنك قد تكون ملتفتاً في حال مشيك إلى كل قدم قدم، كما تكون ملتفتاً إلى المسجد الذي هو المطلوب النفسي، و قد لا تكون كذلك بل الذي يكون بمدى نظرك هو الكون في المسجد فقط، و لم يتعلّق بالأقدام لاحظ استقلالي، بل كانت ملحوظة بنحو المعنى الحرفي، ففيما نحن فيه أيضاً المطلوب النفسي هو صدور الضرب مثلاً عن المطلوب منه، و البعث مطلوب غيري، يتوصل به إلى المطلوب النفسي، و لكن في مقام الاحظ قد يلحظ البعض أيضاً، بنحو الاستقلال كما يلحظ المطلوب النفسي، و قد لا يلحظ إلا بمحض الاندكاك، فعلى الأول يكون إنشاؤه بمثيل «أمرك أو أطلب منك»، و على الثاني يكون إنشاؤه بمثيل «أضرب» و نحوه، هذه خلاصة الفرق بين الأمر بصيغته و الأمر بماته.[3]

و كان بعض مشايخنا «قدس سره» يقول في الفرق بينهما: إن صيغة «افعل» قد وضعت للدلالة على النسبة الموجودة بين الحدث

و فاعله، نظير النسب الموجودة في سائر الأفعال، و الطلب (الإخباري) يستفاد من الخارج (فالإخباري يدل على المعنى الاسمي لا عن النسبة) و هذا بخلاف مثل: «أمر و أطلب»، فإنهم موضوعان للطلب.

و فيه: أن النسبة (الطلبية) إما تصورية قصد (المتكلم) بإلقائها إلى المخاطب تصوره لها، و إما تصديقية قصد بإلقائها إليه تصديقه لها، و الموجودة في قولنا «اضرب» ليست من إداهما لوضوح أنه ليس المقصود من قولك «اضرب» تصور المخاطب صدور الضرب عن نفسه، و لا التصديق بوقوعه منه.[4]

اللهم إلا أن يقال: إن مراده «قدّه» كون حقيقة الطلب أيضاً (شقاً ثالثاً) من أنحاء الاستعمال في قبال التصورية و التصديقية بأن يقال:

- إنه كما قد يوضع اللفظ للدلالة على نسبة خاصة بدلالة تصورية كقولنا: «ثبتت القيام» لزيد.

- وقد يوضع للدلالة عليها بدلالة تصديقية كقولنا «قام زيد».

- فكذلك قد يوضع للدلالة على نسبة خاصة، بنحو يطلب تتحققها من قبل المسند إليه، فيكون الاستعمال للفظ الدال على هذه النسبة استعمال من يطلب تتحققها من قبل المسند إليه في قبال الاستعمال الذي يكون بداعي التصور أو التصديق. و على هذا يكون الموضوع له في الصيغ الإنسانية الطلبية هو نفس انتساب المبدأ إلى المخاطب، و يكون حقيقة الطلبية من أنحاء الاستعمال في قبال حقيقة التصورية أو التصديقية، و إن شئت تفصيل أنحاء الاستعمال فراجع ما ذكرناه في ذيل المعاني الحرافية.[5]

فبالنالي إن إشكالية المحقق البروجردي - أن النسبة (الطلبية) إما تصورية و إما تصديقية - سيتجه إلى سائر الأصوليين أيضاً إذ المحدث لم يعزم على إلقاء التصور و التصديق إلى المستمع إطلاقاً، و لهذا إنما مسايرةً مع المحقق البروجردي قد خضنا لها الإشكالية و نعتقد بأن القائل - بعض المشايخ - قد أبدع شقاً ثالثاً مستجداً في إطار الاستعمالات، و لكن هذه الإبداعية مستغرية بعض الشيء، ولهذا ترى المحقق البروجردي لم يختاره ولم يستحسن، إذ على صعيد علم المنطق لا يعقل إلقاء الألفاظ بلا تصور ولا تصدق.

[1] دررالفوائد (طبع جديد)، ص: 72

[2] فالعلية القريبة للمعنى هي الألفاظ و العلة البعيدة لإنشاء المعنى هي الاعتبارات العقلائية إذ الألفاظ تعتبر دالة و علامة فحسب.

[3] بروجردي حسين. نهاية الأصول. Vol. 1. تهران - ایران: نشر تفكر.

[4] نعم ربما لا يقصد المتكلم إلا أن التصور سيتحقق قهرياً في نفس المخاطب فسواء ضرب المخاطب أم لم يضرب فقد تحققت النسبة التصورية.

[5] بروجردي حسين. نهاية الأصول. Vol. 1. ص107 تهران - ایران: نشر تفكر.